جمعيات الرفق بالحيوان

فى القطر المصرى

أنشئت جمعيات الرفق بالحيوان لتؤدى الرسالة التى تتفق وتسميتها — فروى عند تكوينها أن يعتمد فى تغذية ماليتها على تبرعات أهل البر والإنسانية ممن يقدرون هذا العمل الجليل . وفعلا أسست هذه الجمعيات بمال أهل الخير . وباشرت مهمتها على النحو الآتى :—

أولا — المساعدة فى توقيع الجزاء على من يعذب أو يقتل الحيوان بتحرير محاضر ضد من يقسو أو يعذب أو يتسبب فى قتل الحيوان وتقديمه للمحكمة بنصوص مواد قانون العقوبات الخاصة بإيذاء وضرب الحيوان حتى يكون فى الأحكام التى تصدر رادع له ولأمثاله من المتجنين على الحيوان .

ثانياً — علاج الحيوانات المريضة المضبوطة بمعرفة موظفى الجمعية على حساب أصحابها وذلك بحجز الحيوانات التى تضبط بواسطة رجال الجمعية فى مآوى الجمعيات لتعالج بمعرفة الإخصائيين على حساب أصحابها بالأجر المتعدل .

ثالثاً — التعويل فى سد زيادة المصروفات عن الإيرادات على اشتراكات أهل البر وإعانات ذوى الشأن أن المهمة الموكولة لجمعيات الرفق بطبيعتها عمل إنسانى ليس بالاستغلالى فلا مندوحه من زيادة مصروفه عن إيراده ومد يد مساعدة أهل البر وذوى الشأن لرفع النقص فى الإيرادات حتى تكفى المصروفات .

سارت الجمعيات فى طريقها المذكور إلى أن بلغ عددها الأربع عشرة فى جميع جهات القطر وما أن تغير الحال وأخذ القائمون بشؤونها يعمدون إلى استغلال ماليتها — فوجهوا جهودهم إلى زيادة الحيوانات المضبوطة والمغالاة فى أجور معالجتها حتى تتوفر لهم من الأجور المتحصلة من علاج الحيوانات المضبوطة مضافة إلى ما يحتمل الحصول عليه من ذوى الشأن — موارد الإيراد الكافية لمصروفاتها — وقد نجحوا

فى الوصول إلى بغيتهم وهى متانة مركز الجمعيات المالى بحيث أنهم لم يكتفوا أن توازى الإيرادات المصروفات بل استزادوها حتى تكون لأغلبها رأس مال واحتياطى يبلغ فى إحداها خمسة عشر ألف جنيهاً مصرياً وفى البعض الآخر ألفين وثلاثة آلاف .

وكان لهـذا الاتجاه أثره فى خدمات جمعيات الرفق إذ اعتبر الرفق من أبواب الإيرادات الاستغلالية الناجحة فأصبح وسيلة للحصول على إيراد مستمر يضمن لموظفى الجمعيات مرتباتهم بل ويزيد ليكون رأس مال واحتياطياً مما غير فى أصل الفكرة التى أنشئت من أجلها فغدت مصدراً لإرهاق أصحاب الحيوان حتى أن بعضهم ليترك حيوانه عجزاً عن دفع نفقات علاجه .

وأننا نورد فيما يلى فقرة من تقرير إحدى الجمعيات عن سنة ١٩٣٧ يؤيد بوضوح ما ذهبنا إليه عن حال الجمعيات وخطتها حتى أن وجودها بحالتها الراهنة يتنافى مع الأغراض الشريفة التى فكر من أجلها فى تكوينها : —

« وأنه إذا كانت الجمعيات لكى تقوم بنصيبها على الوجه الأكمل تحتاج إلى المال فإنه يسرنى أن أقول أن جمعيات الرفق بالحيوان لا يعوزها الشىء الكثير فى هـذا السبيل لأنه يتوفر لديها المال مما تجبيه من أصحاب الحيوانات بعد شفائها فى اصطبلات مختلف الجمعيات أو من بيع بعض هذه الحيوانات التى ليس لها صاحب بعد شفائها . وهـذا المورد ثابت يضمن لاتحاد الرفق بالحيوان وجمعياته فى مختلف البلاد الحياة والبقاء بل كلما زاد نشاط هذه الجمعيات وتعددت فروعها زادت بذلك إيراداتها تباعاً »

وأن المتتبع لإدارة هذه الجمعيات يجد أنها تدار بغير نظام مقرر ، كما أن أغلبها بعيد عن إشراف الإخصائيين ورقابتهم مما جعل التنفيذ متروكا إلى صغار موظفيها الذين انتهزوا فرصة تحويل جمعيات الرفق إلى موارد استغلال ناجحة من مثل أن يكافأ الموظف بعدد مضبوطاته فأخذوا فى إرهاق أصحاب الحيوانات بضبط حيواناتهم وحجزها طويلا بغير مبرر . وأحياناً يعمدون إلى إيذاء الحيوان ليبرروا ضبطه — فضلا عما يحدث من استغلال بعض هؤلاء الموظفين سلطة ضبط الحيوانات للمساومة فى الحصول على إكراميات بغير وجه حق . أو للقسوة بالحيوان وصاحبه مما أدى إلى جنايات تنطبق الأحكام فيها بأن الرفق بحاله هو القسوة .

عمت الشكوى والضجيج من حال جمعيات الرفق وموظفيها ، ففكر فى عام ١٩٣٦ فى مشروع تكوين اتحاد ملكى لرعاية الحيوان لتنظيم حالها والرفع من شأنها . وتم تأسيسه فى فبراير سنة ١٩٣٨ ولم يوفق إلى الآن فى الهيمنة عليها أو تحسين حالها .

وكان من آثار الشكوى أن القائمين بأمر جمعية الرفق بالحيوان بمصر أدخلوا فى برنامج أعمالها فى عام ١٩٣٧ مبدأين جديدين جديرين بالتقدير والتشجيع وهما :

١ — تعويض الفقراء من أصحاب الحيوانات المعدومة .

٢ — العلاج المجانى والتوسع فيه للحيوانات المضبوطة التى يثبت فقر أصحابها .

. . .

إلى هنا ينتهى التلخيص عن نشأة جمعيات الرفق وتطورها إلى أن تم تأليف اتحاد ملكى لرعايتها وبيان حقيقة حالها الحاضر الذى لا يتفق والقصد من وجودها .

وسائل تحقيق الرفق

وإننا نرى فى تقديم من يعذب الحيوان أو يقسو عليه إلى المحاكمة العظة والدرس الكافيين للإقلاع عن تعذيب الحيوان فى الأحوال التى تتعلق باستعمال القسوة والإهمال .

ولكن هذا وحده لا يكفى . بل يجب أن يوجد إلى جانب الجزاء العطاء والرحمة ، حتى يمكننا التغلب على آثار الإهمال والفقر من صاحب الحيوان أو خادمه . وهذا يتحقق بإيجاد المستشفيات الثابتة والمتنقلة لمعالجة الحيوان مجاناً حسبما تسمح حالة الدولة المالية وسخاء أهل الخير من اشتراكات وتبرعات .

أمر ليس بالجديد فقد فكرت فيه وزارة الزراعة وأوجدت بالفعل بعض وحدات متنقلة كانت نتيجتها سارّة جداً حتى أن الفلاح أخذ يتسابق إليها طلباً فى علاج حيوانه .

وإننا إذا ذكرنا أن كثيراً من ملاك الحيوان هم من طبقة صغار المزارعين والعمال . والحيوان كثيراً ما يكون كل رأس مالهم وهو بالنسبة لهم بمكان الولد من

أبيه . تبينا كيف يسهل على المسؤولين بوسائل العطاء والرحمة أن يجدوا من هؤلاء الفقراء إنصاتاً وإقبالا لاتباع إرشاداتهم والمحافظة على حيواناتهم .

وليس محل جدال أيهما أبلغ فى الرسالة ، جمعيات الرفق بحالتها الحاضرة ، أم الاستفادة برؤوس أموالها الموجودة واحتياطيها ليبدأ بها كنواة فى إيجاد مستشفيات ثابتة أو متنقلة تبعاً للمال الموجود والحالة المحلية لكل جهة .

ونضيف إلى ما تقدم الاقتراحات الآتية تتمة لاستقرار الرفق بالحيوان من منع أسباب القسوة :

١ — يشترط فى تعاطى صناعة البيطرة الحصول على رخصة رسمية بذلك ولاتعطى هذه الرخصة قبل التثبت من كفاية طالبها .

٢ — تهذيب الأدوات والآلات التى تستعمل للحيوان . كالبرادع . المزابل . السروج . الأطقم . اللجام . . الخ وعمل نماذج منها تعرض على أوسع نطاق . وعمل تشريع لمصادرة السيء منها الذى يسبب جروحاً للحيوان ، وكذلك تقرير أحجام آلات الجر كالعربات وأوزانها لكل نوع من أنواع الحيوان تأميناً لعدم تحميله فوق طاقته .

٣ — بث الدعاية للرفق والإرشاد إلى علاج كل سبب يستجد من أسباب القسوة أو التعذيب بوساطة تلاميذ مدارس الزراعة والتعليم الإلزامى وأكبر عدد ممكن من شباب الأمة المثقف .

٤ — مساعدة الحكومة والهيئات المختصة على إيجاد مظلات كافية للدواب وموارد مياه نظيفة لسقيها حسب الحاجة ، والعمل على إيجاد مآوى نموذجية لمختلف الملاك والتشجيع على اقتباسها وتعميمها . وكذلك تعبيد الطرق الوعرة التى لا مفر للحيوان من استعمالها .

٥ — تعويض الفقير من أصحاب الحيوانات التى لا يرجى شفاؤها ولا مناص من إعدامها .

النتيجة — الرفق جميل وتزيد قيمته إذا كان للدفاع عمن لا يملك الشكوى — فالرفق بالحيوان من خير ما يأتيه البشر تكبيراً وإعلاء لشأن الإنسانية ، ولن يجد القائمين به إلا نفوساً راضية وملبية لكل نداء .

وعليه فيجب عدم ترك جمعيات الرفق بحالها وليكن عملها رفقاً فى روحه ومؤداه، وذلك بقصوره على إدارة مستشفيات ثابتة ومتنقلة لمعالجة الحيوان مجاناً . ويقصر مواردها المالية على الاشتراكات والتبرعات من الأفراد والهيئات .

وإن استدعى الرفق التأديب والجزاء فليقم به رجال الهيئات الحاكمة على اختلاف طبقاتهم ووظائفهم لا رجال جمعيات الرفق .

وبذلك تؤدى جمعيات الرفق ورجالها رسالتها كاملة فى معناها ومبناها بعيدة حتى عما يقتضيه بعض الرفق من تأديب وجزاء .

تمت بحمد الله